Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Office, WTO and International Organizations in Geneva

البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية
لدى الأمم المتحدة
ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية
الأخرى في جنيف

CHAN.2023. 007

The Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Office, the WTO and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, and with reference to the Office's note verbal referenced "TESPRDD/DESIB/ESCR" and dated 23rd November 2022, with regard the call for inputs on promoting and protecting economic, social and cultural rights within the context of addressing inequalities in the recovery from the COVID-19 pandemic, has the honor to attach herewith the contributions of the of the Egyptian Ministry of Health and Population on the national economic policies, legislations and strategies related to human rights in the context of Covid-19 pandemic.

The Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Office, the WTO and other International Organizations in Geneva avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights, the assurances of its highest consideration.

Geneva, 2nd February, 2023

Office of the High Commissioner for Human Rights
Palais des Nations, CH-1211, Genève 10
Fax: +41-22 917 90 08

PERMANENT MISSION OF THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT
TO THE UNITED NATIONS OFFICE, WTO & OTHER INTERNATIONAL ORGANIZATIONS IN GENEVA
261 ROUTE DE LAUSANNE, 1292 – CHAMBESY
TEL: +41-22-731.6530 FAX: +41-22-738.4415
mission.egypt@bluewin.ch

تقرير ملخص عن ما ورد من الجهات التابعة لوزارة الصحة والسكان بشأن السياسات والتشريعات والاستراتيجيات الاقتصادية المحلية والمتعلقة بحقوق الانسان خاصة في ظل جائحة كورونا.

- قامت وزارة الصحة والسكان بالعديد من الجهود الرامية لحماية حقوق الانسان ايمانا بدورها الذي يكفلها لها الدستور المصري بحماية صحة المواطنين بشكل عام:
- وتنص المادة رقم (١٨) من الدستور المصرى على: "لكل مواطن الحق فى الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، وتكفل الدولة الحفاظ على مر افق الخدمات الصحية العامة التى تقدم خدماتها للشعب ودعمها والعمل على رفع كفاءتها و انتشارها الجغرافى العادل"
- وتؤمن الدولة المصرية متمثلة في وزارة الصحة والسكان أن الصحة الجيدة والرفاه هي إحدى الركائز الأساسية لمجتمع قوي وحق أصيل من حقوق الإنسان لذلك ، فإن تحسين المعايير الصحية هو خطوة حاسمة نحو تحقيق القضاء على الفقر.
- وقد قامت وزارة الصحة والسكان على إعمال الحقوق المتعلقة بالصحة حيث تم صياغة الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، والتي تمحورت حول:

١. التو افر: أن تتو افر مر افق وسلع وخدمات الصحة العامة والرعاية الصحية الفعالة بمقادير كافية داخل الدولة.
٢. إمكانية الوصول: أن تتاح إمكانية الوصول مادياً إلى المر افق والسلع والخدمات (يمكن أن تصل إليها على نحو مأمون جميع قطاعات السكان بمن فيهم الأطفال والمراهقون والمستون والأشخاص ذوو الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة) وكذلك امكانية الوصول إليها مالياً وعلى أساس عدم التمييز. وتنطوي إمكانية الوصول أيضاً على الحق في التماس المعلومات المتعلقة بالصحة وتلقيها ونقلها في شكل مفهوم للجميع، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة ولكن مع عدم المساس بالحق في معاملة البيانات الصحية الشخصية على أساس السرية.
٣. المقبولية: ينبغي أيضا أن تحترم المر افق والسلع والخدمات الأخلاقية الطبية، وأن تراعي الفوارق بين الجنسين، وأن تكون ملائمة ثقافياً. وبعبارة أخرى، ينبغي أن تكون مقبولة طبياً وثقافياً.

٤. الجودة: يجب أن تكون المرافق والسلع والخدمات ملائمة علمياً وطبياً وذات نوعية جيدة، ويتطلب هذا، وجود مهنيين صحيين مدربين، وعقاقيرومعدات مستشفيات.

الجهود المبذولة من الدولة المصرية في سبيل توفير الرعاية الصحية للمواطنين في ضوء حقوق الإنسان

- تستهدف الدولة، ممثلة في وزارة الصحة والسكان بدورها الحفاظ على صحة المواطنين عن طريق تقديم الخدمات الصحية والوقائية والعلاجية على المستوى المركزي والمحلي، والوقاية من الأمراض والاكتشاف المبكرلها، وتطويرورفع خدمات العلاج والتأهيل.
- تخضع جميع المنشآت الصحية والمنتجات والمواد ووسائل الدعاية المتعلقة بالصحة لرقابة الدولة، وتشجع الدولة مشاركة القطاعين الخاص والأهلي في خدمات الرعاية الصحية وفقاً للقانون، والتزاما بما نصت عليه المادة ١٨ من الدستور بشأن أحقية كل مواطن في الرعاية الصحية المتكاملة.
- صدر القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن نظام التأمين الصحي الشامل، والذي يُشكل محورًا هاما من محاور الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة الصحة بجميع قطاعاتها حتى عام ٢٠٣٠، في إطار تطوير قطاع الصحة والنهوض بالخدمة الصحية المقدمة للمواطنين، خاصة لغير القادرين.
- حزمة الإجراءات الإصلاحية للقطاع الصحي للنهوض بالخدمات الصحية، تشمل منظومة التأمين الصحي الشامل على مستوى الجمهورية ومشروع القضاء على قوائم الانتظار بالمستشفيات والقضاء على فيروس سي"، والمشروع القومي للمستشفيات النموذجية، وإطلاق البرنامج التحفيزي للمتميزين في مجال الصحة بإجمالي ٦,١ مليار جنيه، وخفض النمو السكاني، وتحسين بيئة العمل للأطقم الطبية وتحسين الصورة الذهنية، إلى جانب توفير الاحتياطي الاستراتيجي من الأمصال واللقاحات بتكلفة ٢,٥ مليار جنيه وتأمين الاحتياطي الخاص بألبان الأطفال شبيهة لبن الأم ب ١,٢ مليار جنيه.
- وتهدف تلك الجهود إلى التحول الجذري العلمي التدريجي نحو إصلاح النظام الصحي باشراك كافة الفاعلين من القطاع الحكومي والأهلي والخاص بما يحقق رضاء المواطن المصري عن مستوى الخدمات الصحية وإحداث تحسن سريع وملموس لدى المواطن في عدة ملفات صحية على المستوى القومي.
- كما تهدف إلى التعليم والتدريب الطبي المستمر لكافة مقدمي الرعاية الصحية بما يعزز مكانتهم الإقليمية والدولية، والعمل على تحسين الصورة الذهنية لمقدمي الرعاية الصحية لدى المجتمع بما يتناسب مع جهودهم الوطنية والإنسانية، والعمل على خفض معدلات النمو السكاني بما يسهم في رفع النمو الاقتصادي للدولة.
- جميع خدمات الرعاية الصحية الأولية والوقائية والعلاجية المقدمة للمصريين يتم تقديمها لضيوف مصر من الأخوة اللاجئين من كافة الدول تنفيذا لتوجهات القيادة السياسية وبناء على القرارات الوزارية الصادرة بهذا الشأن قرار ٦٠١ لعام ٢٠١٢).

فيما يخص مبادرات السيد الرئيس للصحة العامة :

١- مبادرة السيد الرئيس للقضاء على قوائم الانتظار

a) تهدف للقضاء نهائيا على طول فترات انتظار العمليات والجراحات الحرجة، حيث بدأت المرحلة الأولى في ٦ يوليو واستمرت حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وخلالها تم إجراء ٨٥٧٧٨ جراحة حرجة، فيما بدأت المرحلة الثانية في ١ يناير ٢٠١٩ ومستمرة حتى الآن.

b) وتجرى جميع التدخلات الجراحية وتلقى العلاج بالمجان ولا يتحمل المريض أي تكلفة مالية من خلال ٢٢٠ مستشفى موزعة بعدة محافظات.

c) ضمن سلسلة الإجراءات الإصلاحية لقطاع الصحة بتكلفة مالية قدرها ١٠٧ ملايين جنيه ونفذت مبادرة رئيس الجمهورية لإنهاء قوائم الانتظار خلال الفترة الماضية تدخلات جراحية لأكثر من ٧٠٠ ألف مريض، وذلك بمشاركة ٣٩٥ مستشفى أجرت العمليات الجراحية، بعد أن شكلت الدولة ١٠ لجان علمية لـ ١١ تخصصا من التخصصات الجراحية العاجلة والدقيقة، وغرفة عمليات مركزية مرتبطة بغرف العمليات الفرعية بالمحافظات

٢- مبادرة رئيس الجمهورية للقضاء على فيروس سي" والكشف عن الأمراض غير السارية

a) تم فحص ٥٠ مليون مواطن حتى الآن.

b) الوصول لكل المواطنين المحتمل إصابتهم بفيروس "سي"، وعلاجهم بالمجان تماما.

c) إنشاء غرفة عمليات للمبادرة للرد على استفسارات المنتفعين

d) تخصيص خط ساخن ١٥٣٣٥، وموقع إلكتروني للمبادرة www.stophcv.eg لتسجيل الحالات التي تحتاج العلاج.

e) حققت مصر إنجازاً عالمياً في علاج الفيروس، وقد أشادت به منظمة الصحة العالمية، حيث ساعد تصنيع الدواء في مصر على خفض تكلفة العلاج للمريض بنسبة ٥٨% وتم الانتهاء من قوائم الانتظار، وارتفع معدل الشفاء إلى ٩٨,٦% ليصل إلى أربعة أضعاف نسب الشفاء العالمية بعلاج أكثر من ٣ مليون مريض بفيروس "سي."

f) عممت المجالس الطبية إلى توفير علاج المواطنين داخل الجمهورية وخارجها، وذلك حرصاً من الحكومة المصرية على حق غير القادرين في العلاج.

٣- مبادرة السيد رئيس الجمهورية لعلاج أمراض سوء التغذية بين أطفال المدارس

تهدف لفحص ١٢-١٥ مليون طالب سنوياً وبشكل دائم بالمرحلة الابتدائية للاكتشاف المبكر الأمراض سوء التغذية (السمنة الانيميا التقزم الغير وراثي في الأطفال والتي تمثل عائقاً نحو نمو صحي، وتجعل الطفل عرضة للكثير من المشاكل الصحية. حيث تم مسح ٣٣,٥٠٢٣٢١ حالة في الفتر٢٠١٩ حتى ٢٠٢٢ ومسح ١١,٢١٨,٩٢٥ حالة في ٢٠٢٢.

٤- مبادرة السيد رئيس الجمهورية لدعم صحة المرأة.

تبدأ المبادرة بالكشف عن الأمراض التي تصيب المرأة لمحاولة تقليل العباء عن السيدة المصرية خاصة والمجتمع المصري بصفة عامة وعلى إثر هذا وفي إطار جهود الدولة للارتقاء بالمنظومة الصحية بشكل عام، أطلقت وزارة الصحة والسكان في ١-٧-٢٠١٩ المبادرة الرئاسية لدعم صحة المرأة المصرية تابعة لمبادرات ١٠٠ مليون صحة. حيث تم مسح ٣٥,٧ مليون حالة في الفترة من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٢

٥- مبادرة السيد رئيس الجمهورية للاكتشاف المبكر وعلاج ضعف وفقدان السمع لدى الأطفال حديثي الولادة

تم مسح ٣,٥١٠,٧١٣ حالة في الفترة من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٢

٦- مبادرة السيد رئيس الجمهورية للعناية بصحة الأم والجنين

تم مسح ١,٥٥٨,٠٥٩ حالة في الفترة من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٢

٧- مبادرة السيد رئيس الجمهورية لفحص وعلاج الأمراض المزمنة والاكتشاف المبكر للاعتلال الكلوي

تم مسح ١٤,٧٣٢,٥١٩ حالة في الفترة من ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٢

٨- مبادرة السيد رئيس الجمهورية للكشف المبكر عن الأمراض الوراثية لدى الأطفال حديثي الولادة

تم مسح ١٦٠,٠٥٦ حالة في الفترة من ٢٠٢١ حتى ٢٠٢٢

٩- مبادرة السيد رئيس الجمهورية لعلاج أطفال مرضى الضمور العضلي

تم مسح ١٢,٧٣٨ طفل

١٠- مبادرة السيد رئيس الجمهورية للاكتشاف المبكر وعلاج مرضى سرطان الكبد

تم مسح ٢١٤٤٧٤ حالة في الفترة من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٢

١١- مبادرة السيد رئيس الجمهورية للرعاية الصحية لكبار السن

تم مسح ٥٠٢,٨٦٢ حالة في الفترة من ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٢

١٢-المبادرة الرئاسية "نور الحياة" لمكافحة أسباب ضعف البصر وفقدانه الرؤية في تلاميذ المدارس

بدأت في فبراير ٢٠١٩. إلى الكشف المبكر عن خمسة ملايين تلميذ في المرحلة الابتدائية إضافة إلى مليوني مواطن محتاج عناية طبية عاجلة ، وتوفير مليون نظارة ، وإجراء ٢٥٠,٠٠٠ جراحات العيون.

تعمل المبادرة على إعادة دمج وتمكين المكفوفين ، ورفع الوعي بين المواطنين جعل مصر خالية من الإعاقات البصرية التي يمكن تجنبها. تلقت المبادرة تمويلًا من مليار جنيه من صندوق تحيا مصر. العلاج مجاني وسيتم تنفيذ المبادرة في أربع مراحل.

١٣- المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"

تضمنت المبادرة إطلاق قو افل طبية لتقديم خدمات طبية مجانية لكبار السن والأطفال ، وذوي الاحتياجات الخاصة في المناطق النائية والمناطق المحرومة من خدمات الرعاية الصحية في مصر. كما تعمل الدولة على التطوير ورفع الكفاءة للمنشآت الصحية ويتم تقديم الفحوصات الطبية والعلاجات والاختبارات والأشعة السينية وخدمات الموجات فوق الصوتية ويتم فحص المرضى وعلاجهم مجانًا.

بداية وأثناء جائحة كورونا

- تم انشاء اللجنة العليا لإدارة جائحة فيروس كورونا المستجد برئاسة دولة رئيس الوزراء، لضمان تسخير كل الموارد الممكنة للدولة، والتنسيق بين كل الأجهزة والهيئات المعنية من أجل السيطرة على الجائحة، كما تم وضع الإطار التشريعي لمواجهة الجائحة، حيث تم وضع القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢١ بشأن مواجهة الأوبئة والجوائح الصحية.
- وقد تعاملت الدولة من خلال وزارة الصحة والسكان مع الأزمة العالمية بمباديء حقوق الانسان في الصحة والحصول على الرعاية الصحية المتكاملة من خلال:

a) وضع خطط استقبال المصريين القادمين من ووهان وقد تم توفير افضل الخدمات اللوجيستية والمسكن والمعيشة لجميع الوافدين والمتعاملين معهم من الفرق الطبية

b) تشكيل غرفة ادارة الازمات بوزارة الصحة والسكان والتي عملت على مدار ٢٤ ساعة في متابعة تسجيل الحالات وتقصي المخالطين والوفيات على مستوى الجمهورية

c) تفعيل دور الرقابة الداخلية لمتابعة تطورات الأزمة لمتابعة توافر الاسرة اللازمة والرعايات المركزة .

d) تفعيل دور وحدة إدارة المخزون الاستراتيجي لمتابعة أرصدة الأدوية والمستلزمات بغية تامين مخزون استراتيجي وحوكمة الصرف ومتابعة الاستهلاك.

e) حوكمة اجراءات صرف مكافآت الاطقم الطبية في العامل مع حالات الاصابة بفيروس كورونا

f) تشكيل غرفة أزمات الاكسجين الطبي داخل المستشفيات وقد استطاعت مصر توفير مخزون استراتيجي والتخزين بمخازن الشركات المنتجة كما تم نقل الخبرة المصرية في التعامل مع الازمة العالمية الى الدول الشقيقة (تونس وليبيا).

- كانت مهمة مركز القيادة والتحكم بغرفة إدارة الأزمات هي وضع سياسات الاحتواء بروتوكولات التعامل، والخطط التنفيذية والتنسيق بين كل أجهزة الدولة المعنية بالإضافة الى رصد الحالة الوبائية بشكل مستمر،
- تمت الاستعانة بما يقرب من ٥٠٠ مراكز اتصال الاستيعاب كل اتصالات وبلاغات المواطنين، بالإضافة إلى تدشين تطبيق لأجهزة المحمول، كما كان يتم تقديم الخدمة بلغات متعددة.
- تم اعتماد عدد من مستشفيات العزل والاحالة على مستوى الجمهورية يتم تحديثها حسبما اقتضت الحالة الوبائية مع رفع كفاءة كافة مستشفيات الاحالة والعزل وتدريب الأطقم الطبية على بروتوكولات التشخيص والعلاج المعتمدة والحرص على توفير كل وسائل مكافحة العدوى للحفاظ على سلامة الأطقم الطبية. –
- تم اعتماد عدد من المعامل المركزية على مستوى الجمهورية لتلقي عينات الفيروس، وصلت الى ١٠ معملاً معتمداً ورفع كفاءة هذه المعامل وتزويدها بأحدث الاجهزة الخاصة بتشخيص العينات وتدريب الأطقم العاملة بها، لضمان الباع التشخيص الدقيق للعينات مع انشاء منظومة اليكترونية لضمان سرعة ودقة الإبلاغ عن الحالات الإيجابية بشكل مركزي تم تزويد

المعامل المركزية لوزارة الصحة بأجهزة التسليم الجيني للفيروس لرصد التحورات الجينية للفيروس بالإضافة الى أحدث الكواشف والاجهزة الفحص الفيروس.

- حصل معمل الفيروسات والسيرولوجي في الإدارة المركزية للمعامل المركزية بالوزارة على شهادة الاعتماد EGAC 1015189، وأصبح المعمل الوحيد المعتمد دوليا في مصر والشرق الأوسط من المجلس الوطني للاعتماد EGAC –
- تم اعتماد سياسات الحجر الصحي للسيطرة على المنافذ الجوية والبرية والبحرية للدولة، ورفع كفاءة نقاط الحجر الصحي بهذه المنافذ، وتزويدها بأحدث الأجهزة الطبية في التشخيص السريع والدقيق للحالات، مع المتابعة الدقيقة لهذه النقاط
- استكمالاً لمسيرة المنهج العلمي الصارم في التعامل الصحي والوبائي مع الأزمة تم إنشاء مجموعات بحثية، والتي قامت بعمل أبحاث موسعة على الفيروس، بالإضافة الى التواصل مع الجهات والمنظمات البحثية العالمية المعنية للتبادل. الخبرات والمعلومات بخصوص أحدث الابحاث والمستجدات العلمية بخصوص الفيروس والسيطرة على الجائحة.
- تم تدشين المركز المصري للسيطرة والتحكم في الأمراض Egyptian DC"، وفقاً للمعايير الدولية، لتقديم سبل الدعم العلمي والبحثي والتقني لمواجهة انتشار الأمراض المعدية والأوبئة، وقد تم تجهيزه بأحدث الأجهزة الخاصة بالتسلسل الجيني المسببات الأمراض، وأحدث الاجهزة لفحص مسببات الأمراض وحفظها وتدريب الطو اقم العاملة على أحدث البروتوكولات العالمية، كما يجري التعاون على قدم وساق مع المركز الأفريقي للتحكم والسيطرة في الأمراض " CDC Africa ، بالإضافة الى التعاون مع الجانب الصيني لتقديم الدعم التقني والعلمي وتدريب الطو اقم العاملة به.

تجدر الاشارة الى أنه تم التعامل مع كل المقيمين على الأراضي المصرية فيما يخص الجائحة دون تمييز بين المواطنين وغيرهم من الحاليات الاجنبية واللاجئين وملتمسي اللجوء

توفير التطعيمات واللقاحات الخاصة بفيروس كورونا

- استطاعت مصر في وقت وجيز توفير جميع اللقاحات المضادة لفيروس كورونا المستجد والمعتمدة من منظمة الصحة العالمية، والتي شملت لقاحات (سينوفاك وسينوفارم ، وأسترازنيكا، وسبوتنك، وجونسون آند جونسون، وفايزر وموردنا)، وذلك ضمن خطة الدولة للتنوع والتوسع في توفير اللقاحات المضادة لفيروس كورونا. مؤكدة أن الدولة المصرية لم تدخر جهدًا في توفير اللقاحات للمواطنين بالمجان من خلال التعاون الدائم مع المنظمات والجهات الدولية لتوفير اللقاحات بما يضمن الحفاظ على مكتسبات الدولة في التصدي للجائحة كما استطاعت مصر أن توطن صناعة اللقاحات الخاصة بفيروس كورونا، اعتماداً على القدرات التصليعية المصرية والخبرة الكبيرة في مجال تصنيع اللقاحات،
- بالإضافة الى التعاون مع الجانب الصيني. نجحت مصر بالفعل في تصليع ما يقرب من ٢٢ مليون من لقاح سينوفاك، لتصبح مصر مركز لتصنيع اللقاح في أفريقيا والشرق الأوسط. كما أعلنت منظمة الصحة العالمية مصر مركزا إقليميا لتصنيع لقاحات الحامض الرسولي (RNA)، بما يمثل تتويجاً للريادة المصرية في مجال تصنيع الأدوية واللقاحات، وتكليلاً للجهد المبذول في إبراز الإنجازات المحققة في مجال البحث العلمي.
- حصلت هيئة الدواء المصرية، على اعتماد منظمة الصحة العالمية في مجال اللقاحات، وذلك من خلال حصولها على مستوى النضج الثالث - Maturity Level في نظام تقييم الجهات الدوائية الرقابية لمنظمة الصحة العالمية WHO - Global Benchmarking Tool)، وبعد هذا الاعتماد تكون جمهورية مصر العربية هي أول دولة في منطقة الشرق الأوسط تحصل

عليه، كما يؤهل ذلك الاعتماد الدولة المصرية لأن تكون احدى الدول المرجعية التي يمكن الاعتماد عليها في العمل الرقابي الدوالي عالميا.

الصحة النفسية

تسعى وزارة الصحة والسكان في الحفاظ على حقوق الإنسان في الصحة العامة والصحة النفسية في تقديم التاهيل النفسي للمواطنين وعلاج الأعراض والاضطرابات النفسية :

- تخضع مستشفيات الصحة النفسية لقانون الصحة النفسية رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٩ ، كما يوجد بند بقانون الصحة النفسية مادة (١٣) ينظم الحجز الإلزامي طبقا لشروط ومعايير علاجية محددة وتحت رقابة وإشراف من المجلس القومي للصحة النفسية.
- تضمن أمانة العامة للصحة النفسية وعلاج الإدمان الحماية للنزلاء المصحات النفسية، في ظل الية قانونية تحفظ حقهم في الحياه الامنة،
- توفر الخدمات لفئات المجتمع المختلفة في جميع انحاء الجمهورية والتي تضمن وصول الخدمة المرجوة على أكمل وجه، كخدمات علاج الإدمان السيدات والمراهقين ذكور وإناث، كما توفر خدمات شاملة لمرضي الفيروسات الكبدية وفيروس نقص المناعة من خلال سياسة الشباك الواحد بالإضافة إلى عيادات صحة المرأة الموجودة بمستشفيات الصحة النفسية.
- وقد عملت مستشفيات الصحة النفسية في توفير التاهيل اللازم للحالات المصابة بفيروس كورونا وتقديم المشورات النفسية من خلال الخط الساخن للدعم النفسي، كما قدمت كل ما يلزم في الحفاظ على صحة المرضى ومعايير العزل الصحي.

الرعاية الصحية الاولية

عملت وزارة الصحة والسكان على تفعيل دور قطاع الرعاية الأساسية في تقديم الخدمات الاساسية للجمهور في ضوء حقوق الإنسان في الحصول على الخدمات الصحية بصورة ميسورة وكفاءة عالية في ظل جائحة كورونا من خلال:

- توفير العلاجات والأمصال والادوية الاساسية لاعراض الاصابة بفيروس كورونا وصرفها بالمجان للحالات المصابة والمخالطين.
- تدريب الفرق الطبية في التعامل مع حالات الاصابة ومتابعة المخالطين بشكل دوري من خلال دورات تدريبية وورش عمل عن بعد بدعم من منظمة الصحة العالمية واليونيسيف.
- تطبيق معايير مكافحة العدوى بشكل حازم داخل دور الرعاية الاساسية للحفاظ على صحة المترددين .
- الزيارات المنزلية للاطمئنان على صحة الحالات والتقدم في العلاج.
- تطوير طرق وآليات جديدة للعمل وتقديم الخدمات ، بما في ذلك التباعد وارتداء الأقنعة وتحسين التهوية والإهتمام بغسل الأيدي والمطهرات.
- اعادة تصميم مناطق الإنتظار ومراجعة مسارات تدفق المرضى، وأعيد تنظيم ساعات عمل الموظفين والمناوبات.

- إنشاء غرف منفصلة في المنشآت الصحية من أجل الفرز، وتم تنفيذ نظام الإحالة المناسب ، وصرف الأدوية لمدة ثلاثة أشهر على الأقل لتجنب الإزدحام وقد تم صرف حقائب الادوية للمرضى.
- خلق أدوار جديدة لفرق ومنشآت الرعاية الصحية الأولية ، والتي كانت بالغة الأهمية بشكل خاص عندما تم نقل خدمات العيادات الخارجية في المستشفيات العامة والعيادات المتخصصة إلى مر افق الرعاية الصحية الأولية.
- عملت الرعاية الصحية الأولية بالاشتراك مع المجتمع المدني على توسيع التثقيف الصحي والفحص والتطوع لتطوير أماكن العزل.
- تنظيم حملات توعية للمجتمع ، وتعزيز التواصل لتقديم الدعم النفسي لمساعدة الناس على التكيف مع "الوضع الجديد".
- دعم المرضى من خلال تقديم المشورة بشأن الاستخدام السليم للأدوية من خلال فرق طبية مدربة وفي بعض المناطق الريفية ، لعب الصيادلة دورًا حيويًا بالنسبة للمرضى المعزولين ، وخاصة لمتابعة الحالات.
- التكاتف والتواصل مع المجتمع بشكل فعال وتعظيم الاستفادة من موارد المجتمع لتحسين الوعي المجتمعي ، حيث تم تنفيذ العديد من الحملات الإعلامية ، بدءًا من حملة البقاء في المنزل ، والتي أعقبتها مجموعة من المبادرات الرقمية، على سبيل المثال ، أطلق مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (DSC) ، التابع لمجلس الوزراء ، موقعًا حكوميًا مخصصًا ، Egypt Cares ، مع جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بـ COVID-19.
- عملت فرق التواصل والمشاركة المجتمعية على زيادة ثقة الجمهور في سلامة وفعالية اللقاحات كما وفرت المعلومات الكاملة عن عناوين مراكز التطعيم والتوقيتات.

<u>دور الفرق الطبية التابعة للرعاية الصحية الأولية:</u>

تم إعادة توزيع الموارد البشرية من قطاعي الرعاية الصحية الأولية والتمريض للعمل في أماكن العزل والمنشآت التي أعدتها فرق متنقلة للمتابعة الهاتفية والزيارات المنزلية لمرضى COVID-19 المعزولين في المنزل.

- تم تخصيص عدة فرق لكل محافظة ، وفقًا لمعدل الإصابة بفيروس كورونا.
- رعاية الأشخاص الذين يعانون من أعراض COVID-19 الخفيفة وكذلك قاموا بالمتابعة المستمرة والزيارات المنزلية
- المساعدة في تتبع الحالات المؤكدة وتعزيز قدرة التقصي الصحي.
- تقديم التطعيمات اللازمة للمواطنين
- حملات التثقيف الصحي في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية
- تشكيل ما يقرب من ٦٠٠ فريق طوارئ مع فريقين على الأقل لكل منطقة طبية على مستوى المحافظة - لتلقي مكالمات الطوارئ وتقديم المساعدة الطبية والمشورة للجمهور.